

القانون الإسلامي وتطوره في إندونيسيا

Ahmad Yasa

UNINUS, Bandung – Indonesia | ahmadyasa@gmail.com

Abstract: Islamic Law is a set of promoted regulations adjusting human relationship to the Creator, human being and the environment based on Islamic doctrines. The Islamic Law has been established in Indonesia and effectively implemented in Indonesian Religious Court based on Law Number 7 of 1989. The law covers the areas of marriage, inheritance, will, bequest, benefaction and alms. In addition, especially in Aceh, with its peculiar feature, Islamic Law has been applied normatively, and in several areas it has been applied based on Local Regulations. However to perform the Islamic Law, it depends on faith and piety of the members of Islam. Thereby, although the formal law in juridical manner of Islamic Law in Indonesia was justly applied in limited civil law, however the Muslim society have stepped forward in applying Islamic Law in various Islamic social institutions.

Keywords: Islamic law, qanun, sharia, Aceh.

المقدمة

قبل بداية البحث في موضوع "القانون الإسلامي وتطوره في إندونيسيا" فلا بد أن نبين أولاً تعريف من القانون الإسلامي نفسه. هناك عديد من المصطلحات التي تستخدم على القانون الإسلامي كالشريعة والفقهاء. ان القانون الإسلامي هو ترجمة من كلمة islamic law التي يستخدمها علماء الغرب بعد

دراستهم لتعاليم الإسلام, غير أن مصطلحات الشريعة والفقهاء تستخدم كثيرا في نفس المعنى وفي مختلف المعنى. وهذا الشأن الذي يسبب الى سوء الفهم والتنازع بين المسلمين في المجتمع¹.

ان كلمة "الشريعة" مأخوذة من القرآن ويذكرها فيه عديدة من الآيات بأنواع العبارات, منها في سورة الجاثية في قوله تعالى: **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (الجاثية: 18)**. قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ان الشريعة في اللغة: المذهب والملة. ويقال لمشرعة الماء- وهي مورد الشاربه-: أيضا بشريعة. ومنه يقال الشارح لأنه طريق إلى المقصد. فالشريعة هي ما شرع الله لعباده من الدين². وأما عند الآخرين فان الشريعة هي الأحكام الالهية التي تتعلق بالعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والتي تصدر من القرآن أو السنة³.

أما الفقه فهو في اللغة الفهم , ويكون الفقه على هذا المعنى نجده في قول النبي صلى الله عليه وسلم: **مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ** (أخرجه البخاري)⁴ والفقه اصطلاحا هو العلم عن الأحكام الشرعية التي يتتعلق بأفعال العباد, مثل العبادات والمعاملات والمناكحات والجنائيات المستنبطة عن طريق الاجتهاد⁵.

¹ Bustanul Arifin, *Pelembagaan Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Gema Insani Press, 1996), p. 40

² القرطبي, *الجامع لأحكام القرآن* (ج 16 / 163).

³ مناع القطان, *التشريع والفقهاء في الإسلام* (القاهرة: مكتبة وهبة 1989) ص: 13, محمد يوسف

موسى, *المدخل لدراسة الفقه الإسلامي* (القاهرة: الفكر العربي 1961) ص: 9

⁴ صحيح البخاري ج 1 ص 39 رقم 71, صحيح مسلم ج 2 ص 718 رقم 28.

⁵ هذا التعريف هو الملخص من عدد التعريفات الموجودة في بعض المراجع, منها: محمد أبو زهرة, *أصول الفقه* (دار الفكر الإسلامي, 1956) ص: 7, عمر عبد الله, *سلم الوصول لعلم الأصول* (إسكندرية: مؤسسة المطبوعة الحديثة, 1959) ص: 7, عبد الوهاب خلف, *علم أصول الفقه* (القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر, 1956) ص: 11-12 ويوسف موسى,

يتضح لنا من التعريف السابق أن للشريعة والفقهاء بعض الفروق، وهي: (1) أن الشريعة هي الأحكام التي أوحى الله تعالى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الموجودة في القرآن والسنة، أما الفقهاء فهو الأحكام المأخوذة من الشريعة لتستجيب المسائل التي لا تبين في الشريعة (2) أن الشريعة ثابتة وغير قابلة للتغيير، أما الفقهاء فهو غير ثابت وقابل للتغيير وفقاً للظروف والأحوال (3) أن معظم الشريعة شمولي وهو منخل الوضع للمبادئ الأساسية أما الفقهاء فإنه يميل إلى أشياء معينة منخل التطبيق للمبادئ الأساسية للشريعة وفقاً للظروف.⁶

والقانون الإسلامي فهو الأحكام الفقهية في المعاملات في أوسع معانيها والتي تصدر من القرآن والسنة والاجتهاد.⁷ ومنه هنا نستخلص أن القانون الإسلامي هو مجموعة من القواعد الأحكام في علاقة الإنسان مع خالقه وعلاقة الإنسان مع غيره مع بيئته مستندة إلى تعاليم الإسلام.⁸

القانون الإسلامي في إندونيسيا

تطور القانون الإسلامي في إندونيسيا خلال مراحل طويلة، ولا ينفصل تنفيذ هذه الأحكام عن التطورات الاجتماعية والسياسية حينذاك على حسب المسائل والظروف والمشاكل والصعوبات الموجودة في المجتمع. والذي أقصد من القانون الإسلامي في هذا الموضوع هو الأحكام التي تم تطبيقها والتنصيص

المدخل لدراسة الفقه الإسلامي (القاهرة: الفكر العربي 1961) ص: 11-12. الاجتهاد هو بذل الوسع للحصول على الأحكام الشرعية بالاستنباط من مصادرها الأصلية.

⁶ Abu Ameenah Bilal Philips, *Asal-usul dan Perkembangan Fiqh*, transl. M. Fauzi Arifin (Bandung: Nusamedia with Nuansa, 2005).

⁷ هذا التعريف هو نتيجة لندوة الشريعة الإسلامية في جاكرتا جامعة شريف هداية الله الحكومية جاكرتا عام 1975، انظر أحمد جزولي علوم الفقه (بنونج، دونيا علم، 1987)، ص. 17.

⁸ للمقارنة، انظر تعريف الحكم الإسلامي عن عامر شريف الدين، *أصول الفقه* ج 1 (جاكرتا: لوغوس واتشانا علم، 2000)، ص 4-5، جوحايا س فراجا، *Filsafat Hukum Islam* (بنونج، LPPM UNISBA 2000) ص: 12-15.

عليها في القضاء الديني. فالأحكام الإسلامية التي هي سلطة القضاء الديني على أساس قانون الجمهورية إندونيسيا رقم 7 عام 1989 هي القانون المدني في مجالات الزواج والميراث والوصايا والهبات والأوقاف والصدقات.⁹

بثبوت قانون جمهورية إندونيسيا رقم 7 لسنة 1989 بشأن القضاء الديني فإن المحكمة الدينية كالمنفذ من السلطة القضائية لها موقفها على مستوى مع المحاكم العامة والعسكرية وإدارة الدولة.¹⁰ وفي تطوه فإن هذا القانون قد تغير مرتين:

الأول : في سنة 2006 الذي يقوم مقامه قانون جمهورية إندونيسيا رقم 3 سنة 2006, وهو ينص على نقل الهيئات التنظيمية والإدارية والمالية في المحاكم الدينية تحت إشراف الوزارة الدينية نقلها إلى المحكمة العليا.¹¹

والثاني: جاء قانون جمهورية إندونيسيا رقم 50 سنة 2009 كالتغير الثاني على قانون رقم 7 لسنة 1989 عن المحاكم الدينية. النقاط المهمة في التغير القانون رقم 3 لسنة 2006 الذي كان يستبدل قانون رقم 7 لسنة 1989 عن المحاكم الدينية هي كما يلي:

1. تعزيز إشراف القضاة في الرقابة الداخلية من قبل المحكمة العليا فضلا عن الرقابة الخارجية على سلوك القضاة في أجرته في اللجنة القضائية للحفاظ على الشرف والكرامة وسلوك القضاة.
2. تشديد شروط تعيين القضاة في المحاكم الدينية و في المحكمة العليا للشؤون الدينية وذلك يتمثل في عملية اختيار القضاة التي تتم بطريقة شفافة وخاضعة للمسائل والمشاركة كما يجب أن يكون القاضي متخرجا من الكلية القضائية.

⁹ انظر التذييل من Hukum Islam di Indonesia (الشريعة الإسلامية في إندونيسيا)، تقريرص جوحايا س فراجا (بندونج : رماجا رسدا كريا عام 1991)، ص. 106.

¹⁰ A. Basiq Djaili, *Peradilan Agama di Indonesia* (Jakarta: Kencana, 2006), pp. 26-27

¹¹ F. Agsya, *Undang-undang Peradilan Agama* (Jakarta: Asa Mandiri, 2010), p. 66.

3. إعداد المحكمة الخاصة والقاضي المخصص¹².

في سياق المحاكم الدينية السابقة، هناك نوعان من الفترات الزمنية في اتصالها مع اصدار اللائحة الحكومية والقانون التشريعي وهما بين عامي 1957 - 1974 وبين عامي 1974-1989. ما بين عامي 1957 - 1974 صدرت اللائحة الحكومية رقم 29 و1957 واللائحة الحكومية رقم 45 عام 1957 والقانون رقم 19 و1964 والقانون رقم 14 عام 1970. وفي عام 1957 صدرت اللائحة الحكومية رقم 29 سنة 1957 بشأن إنشاء المحكمة الدينية/الشرعية في محافظة آتشيه لتحكم الأمور المتعلقة شؤون المسلمين. وهذه المحكمة التي أصدرها وزير الشؤون الدينية تحكم في الأمور التالية: (أ) في حل الخلاف بين الزوجين المسلمين (ب) و في المعاملات التي تحكم عليها الأحكام الإسلامية مثل النكاح والطلاق والرجوع والفسخ والحضانة (ج) وفي الإرث والوقف والهبة والصدقة وبيت المال وما شابه ذلك (د) وفي قضية الطلاق وإثبات صلاحية وما يتعلق به.

ومع ذلك أي القانون رقم 29 لسنة 1957 فان أساس أحكام المحكمة خارج جاوى ومادورا مختلفة، في آتشيه مثلا فان المحاكم الدينية تقوم على أساس اللائحة الحكومية رقم 29 لعام 1957 في المناطق السابقة وهي سومطرة الشرقية بمرسوم أمناء سومطرة الشرقية في تاريخ 1 أغسطس 1950 رقم 350 والتي يتم تقنينها من قبل وزير الشؤون الدينية رقم 2 سنة 1953 في باليمبانج استنادا إلى قرار من وزير الشؤون الدينية رقم 15 عام 1952.

لحل هذه المشكلة، قام بإنهائها اللائحة الحكومية رقم 45 لسنة 1957 التي تكون أساسا واحدا للمحاكم الدينية خارج جاوى ومادورا بل وفي جميع أنحاء إندونيسيا إلا في بعض المناطق من كاليمانتان الجنوبية التي تستند إلى صفحة عام 1937 رقم 638¹³. و في 6 مارس عام 1958 قرر وزير الشؤون الدينية

¹² المرجع السابق، ص: 28-29.

¹³ Daniel S. Lev, *Peradilan Agama Islam di Indonesia*, transl. Zaini Ahmad Noer (Jakarta: PT Intermas, 1986), p. 114

اللائحة رقم 4 لسنة 1958 بشأن إنشاء المحكمة الدينية في كاليمنتان كما قررها وزير الشؤون الدينية رقم 5 سنة 1958 أيضا بشأن إنشاء المحكمة الدينية في سولاويزي و نوسا تينجارا و مالوكو و إيريان الغربية.

في عام 1964 صدر القانون رقم 19 لسنة 1964 لتنفيذا لأحكام المادة 24 من دستور عام 1945 مضمونه هو المخصصات الأساسية للمحكمة، ثم تم تكميلها من قبل اللائحة الحكومية رقم 14 لسنة 1970 عن المخصصات الأساسية للمحكمة التي قررت أن السلطة القضائية تنفذ حسب المحاكم وهي المحكمة العامة والمحكمة الدينية والمحكمة العسكرية والمحكمة الإدارية. ومن ثم تكون المحكمة الدينية تزداد قوة لأنها تحكم بالشرعية الإسلامية كما تحكم المحاكم العسكرية بالأحكام العسكرية.¹⁴

في فترة بين عامي 1974 - 1989 هناك ثلاثة أحداث مهمة فيما يتعلق بالقضاء الديني: وهي اصدار قانون الزواج رقم 1 في عام 1974 اللائحة الحكومية رقم 28 عام 1977 حول الأوقاف والقانون رقم 7 لسنة 1989 بشأن المحاكم الدينية. في سنة 1974 صدر قانون الزواج رقم 1 لعام 1974 الذي ينطبق على جميع مواطني جمهورية إندونيسيا وبعد سنة وثلاثة أشهر من قانون الزواج تم اصدار اللائحة الحكومية رقم 9 لسنة 1975 التي تتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الزواج، وبالتالي اعتبارا من 1 أكتوبر 1975 فالقانون رقم 1 لسنة 1974 تجب أن تكون فعالة المادة 2 من القانون المذكور على النحو التالي : (1) الزواج يكون صحيحا إذا تم ذلك وفق القانون لكل الأديان أو المعتقدات (2) يجب أن تسجل كل الزواج من أجل انخراط إدارة الدولة. المادة 68 فقرة (1) من القانون رقم 1 سنة 1974 عن الزواج يقول ان المراد بالمحكمة في هذا القانون هو (1) أن المحكمة الشرعية للمسلمين (2) وأن المحكمة العامة لغيرهم.

¹⁴ Djalil, *Peradilan Agama*, p. 28.

نستطيع أن نقول إن أول الأحكام الإسلامية في إندونيسيا هو قانون الزواج رقم 1 لسنة 1974¹⁵ إلا أن عملية التقنين للشريعة الإسلامية تأخذ وقتاً طويلاً جداً. في عام 1968 مثلاً أصدرت حكومة إندونيسيا في النظام الجديد مشروع قانون الزواج ولكن يعارضه كثير من الممثلين الإسلاميين في مجلس النواب بحيث يدعونه بأن ذلك من المشروع العلماني ويخالف الشريعة الإسلامية فاجتمع كل من الأطراف بين الموافقين والمعارضين من العلماء من خلال السلطة الاجتماعية والسياسية في مجلس النواب يكافحون في تقنين الشريعة الإسلامية، ولم يتم أي موافقة بين الجانبين حتى يتم إصدار قرار تغليق مشروع القانون إلى أن يأتي وقت الانتخابات في عام 1971. وأخيراً بعد أن توجه قبل رؤساء مجلس الشورى "لمنظمة نهضة العلماء" إلى رئيس الجمهورية واقترح إعادة مشروع القانون الجديد وفقاً للشريعة الإسلامية تمرير مشروع القانون بإصدار قانون رقم 1 لسنة 1974 عن الزواج.

في سنة 1977 خرجت اللائحة الحكومية رقم 28 سنة 1977 بشأن وقف الأراضي المملوكة وتنظيم تنفيذها تحت قرار وزير الشؤون الدينية من خلال النظام رقم 1 سنة 1978 بشأن وقف الأراضي المملوكة. و في تاريخ 9 أغسطس 1978 أصدر وزير الشؤون الدينية مرسوماً رقم 73 لسنة 1978 بشأن تفويض السلطة إلى مكتب وزارة الشؤون الدينية في إندونيسيا بإثبات رئيس كل منطقة فرعية لمكتب الشؤون كموظف رسمي في إثبات رسالة الوقف.

بإصدار القانون رقم 1 في سنة 1974 عن الزواج واللائحة الحكومية رقم 28 عام 1977 عن الوقف فانتسعت سلطنة المحكمة الدينية. في سنة 1989 جمهورية إندونيسيا رقم 7 لسنة 1989 عن المحاكم الدينية.

وأساس صدور هذا القانون هو أن تنظيم المحاكم وسلطتها وإجراءاتها في محكمة دينية لا تزال متنوعة ونرى ذلك في إنشاء قانون موحد حينما يحكم

¹⁵ *Republika*, 28 March 2014, 27 Jumadil Awal 1435 H.

المحاكم الدينية كما نرى أيضا في تنفيذ القانون رقم 14 لعام 1970 عن أحكام أساسية للسلطة القضائية حيث يلزم منه إنشاء القوانين التي تحكم في تنظيم المحاكم وسلطتها وإجراءاتها داخل محكمة دينية.

في 29 ديسمبر عام 1989 قرر رئيس جمهورية إندونيسيا القانون رقم 7 لسنة 1989 عن المحكمة الدينية. وهذا القانون يحتوي على سبعة فصول و 107 مادة. ذكر في الباب الأول وفي الفصل الأول (1) أن المحكمة الدينية هي المحاكم التي تحكم في شؤون المسلمين (2). أن المراد بالمحكمة هي المحكمة الدينية والمحكمة الدينية العليا في بيئة القضاء الشرعي. وينص الباب الثالث الفصل 49 على أن المحاكم الدينية لها المسؤولية في التحقق والتقرير وحل القضايا على المستوى الأول بين المسلمين في مجالات آتية (أ). الزواج، (ب). والميراث والوصايا والهبة على أساس الشريعة الإسلامية (ج). والأوقاف والصدقات¹⁶.

و يرى علماء الشريعة الإسلامية أن بصدور القانون رقم 14 لعام 1970 وقانون الزواج رقم 1 لسنة 1974 والقانون رقم 7 1989 عن المحاكم الدينية، يدل على تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا على المستوى الوطني في مجالات الزواج والميراث والوصايا والهبات والصدقات بل يرى بعض الآخرين أن بصدور هذا القانون الثلاث - يحمل إندونيسيا الى نفس المستوى مع بعض الدول العربية /الإسلامية في الشرق الأوسط من حيث تطبيق شريعتها الإسلامية حيث يعلن بصراحة على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد ، الا أن القانون في الأمور الجنائية المدنية لا تزال تابعة للغرب.¹⁷

¹⁶ جوحايا، الحكم الإسلامي، ص: 94 و 106

¹⁷ Ismail Suny, "Tradisi dan Inovasi Keislaman di Indonesia dalam bidang Hukum," Yustiono (ed.), *Islam dan Kebudayaan Indonesia* (Jakarta: Yayasan Festival Istiqlal, 1993), p. 219

هناك عديد من المشاكل التي تواجهها المحاكم الدينية خلال محاولتها في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك في أمر قرار المحكمة المختلفة الدينية في نفس الحالة أو الارتباك في اتخاذ القرار للمؤسسات المحاكم الدينية. ووقع ذلك بسبب عدم وجود مبادئ توجيهية مماثلة للقضاة. لذلك بعد تلقي اقتراحات مختلفة من أطراف مختلفة من خلال عملية طويلة وعلى أساس إجماع العلماء من مجموعة متنوعة من الجماعات في إعداد الشريعة الإسلامية وضعت الحكومة أخيرا مجموعة الشريعة الإسلامية من قبل الأمر الرئاسي رقم 1 لسنة 1991 الذي ينفذ قرار وزير الشؤون الدينية عدد 154 عاما عام 1991 وهو كالمراجع لقضاة المحكمة الشرعية في حل مسألة الزواج والميراث والأوقاف. وهكذا فإن مجموعة الشريعة الإسلامية هي قانون مكتوب لتنفيذ التشريعات النافذة وكقانون تنفيذي من قبل الجهات الحكومية والجمهورية الذين يحتاجون إلى حل القضايا المتعلقة في مجال الزواج والهبات والأوقاف والإرث¹⁸

كما ذكر سابقا صدر النظام رقم 29 لعام 1957 عن محافظة آتشيه بشأن إنشاء المحكمة الدينية أو الشرعية في المسائل المتعلقة بالدين الإسلامي، وتعزيزه اللائحة الحكومية رقم 45 لسنة 1957. بهذه اللائحة الحكومية، فالقضاء خارج جاوى، ومادورا، بل وفي جميع أنحاء إندونيسيا له نفس الأساس في القانون. عام 1980 توحدت اسم المحكمة الشرعية وهذا بالقرار من قبل وزير الشؤون الدينية رقم 6 لسنة 1980 ويسمى المستوى الأول المحكمة الدينية ومستوى الاستئناف يسمى المحكمة العليا للقضاء الشرعي.

في عام 2001 صدر القانون رقم 18 لسنة 2001 بشأن الحكم الذاتي الخاص لمحافظة آتشيه كمحافظة نانغرو آتشيه دار السلام لتنفيذ القضاء الشرعي

¹⁸ M. Yahya Harahap, "Materi Kompilasi Hukum Islam," Dadan Muttaqien (eds), *Peradilan Agama & Kompilasi Hukum Islam dalam Tata Hukum Indonesia*. Yogyakarta: UII Press, 1999), p. 80; Cik Hasan Bisri, *Peradilan Agama Dalam Tatanan Masyarakat Indonesia* (Bandung: PT. Remaja Rosdakarya, 2000), p. 28.

الإسلامي فيها وهو كجزء من النظام القضائي الوطني وينطبق هذا القانون فقط للمسلمين وهو صدر في جاكرتا يوم 9 أغسطس 2001.

وفي عام 2003 أطلقت الحكومة المحكمة الشرعية وفي عام 2004 أصدرت القانون رقم 4 لسنة 2004 بشأن السلطة القضائية يذكر فيه أن القضاء الشرعي الإسلامي والمحكمة الشرعية في آتشيه كمحكمة خاصة وبمثابة المحكمة الشرعية المنصوص عليها في الفقرة (2) من القانون رقم 8 لعام 2001.

القانون رقم 18 لسنة 2001 يقدم إلى قانون محافظة نانغرو آتشيه دار السلام شأن سلطة المحكمة الشرعية والآن لقد ثبت قانون محافظة آتشيه عن القضاء الشرعي رقم 10 لسنة 2002 في المادة 49 ينص ذلك القانون على أن سلطة القضاء الشرعي هي في مجال القانون المدني بما في ذلك قانون الأسرة وقانون المشاركة وقانون قضايا الملكية والجناحية في مجال القصاص والدية والحدود والتعزير و سلطة المحكمة الشرعية.¹⁹

من البيان السابق يمكن الاستنتاج أن القانون الإسلامي الإندونيسي الجديد المعمول بها إنما هو في مجال القانون المدني وذلك في بشأن الزواج والميراث والوصايا والهبات والأوقاف والصدقات وحكم ذاتي خاص لاقليم آتشيه كمحافظة نانغرو آتشيه دار السلام لتتغيل المحاكم الشرعية الإسلامية في المنطقة آتشيه والذي جزء من النظام القضائي الوطني.

والشريعة الإسلامية التي تطبق على المسلمين في إندونيسيا نوعان: هما القانون الرسمي قضائيا والذي ينطبق معياريا هو الذي تم تعيينه من قبل الدستور الموجود في القضاء الشرعي والمعياري وهو الذي تم تنفيذها بناء على وعي أفراد المسلمين ويتمثل ذلك في الصلاة والصيام والزكاة والحج.²⁰ بالإضافة إلى ذلك أن وعي المسلمين في تنفيذ الشريعة الإسلامية في الحلال والحرام

¹⁹ Djalil, *Peradilan Agama*, pp. 170-1.

²⁰ Muhammad Daud Ali, "Hukum Islam: Peradilan Agama dan Masalahnya," Juhaya S. Praja (ed.), *Hukum Islam di Indonesia Pemikiran dan Praktek* (Bandung: Remaja Rosdakarya, 1991), p. 75.

يجري في حد ذاته. ويكون ذلك يتوقف على مستوى الإيمان والتقوى من المسلمين أنفسهم من دون أي عنصر من عناصر القوة الموجودة في البلاد.

تطور القانون الإسلامي في إندونيسيا

وفيما يتعلق بوضع القانون الإسلامي في إندونيسيا قبل الاستقلال وبعده يمكن تفصيله على النحو التالي:

أولا كانت الشريعة الإسلامية في إندونيسيا مطبقة منذ وصول الإسلام إلى إندونيسيا. اختلف المؤرخون حول وصول الإسلام إلى إندونيسيا. قال البعض أن مجيء الإسلام إلى إندونيسيا في أوائل السنة الهجرية وذلك حوالي القرن 7 والقرن 8 من طريق حضر موت. وقال البعض أن مجيء الإسلام إلى إندونيسيا حول القرن 12 ميلادية عبر شبه القارة الهندية من قبل العرب الذين هاجروا واستقروا في ذلك، ثم ينشرونه إلى إندونيسيا.²¹

قامت الممالك الإسلامية بعد انتشار الإسلام في الأرخبيل مثل سامودرا فاساي في آتشيه وغريسيك وديماك وماتارام وسيرييون وبانتن وتيرنيت وسومباوا وكاليمانتان الجنوبية وبونتيناك وسوراكارتا وغيرها. المناطق الإسلامية التي تطبق الشريعة فيها. على سبيل المثال السلطان الملك الظاهر عالم من علماء الشريعة كان يطبق الشريعة الإسلامية في أرضه من خلال تنفيذ الشريعة الإسلامية على أساس المذهب الشافعي.

انتشر المذهب الشافعي منه في جميع أنحاء الأرخبيل والتي جاء الخبراء القانون من الممالك الأخرى إليه لاتخاذ القرار مثل من مَلَكًا سنة 1400 – 1500 ميلادية)²² كذلك من العلماء مثل نصرالدين الرانيري يكتب كتابا عن الشريعة

²¹ Azyumardi Azra, *Islam di Asia Tenggara* (Jakarta: Yayasan Obor Indonesia, 1989), pp. 11-13

²² Muhammad Daud Ali, "Hukum Islam dan pembangunan Hukum Nasional: Suatu analisa terhadap Undang-Undang Peradilan Agama dalam Hukum dan Pembangunan," *Jurnal Mimbar Hukum*, 6, XIX (December 1989).

الإسلامية بعنوان "الصراف المستقيم" عام 1928. ويقدم الكتاب كدليل في المجتمع في تنفيذ الشريعة الإسلامية. ثم الشيخ أرشد في بنجركان يطور محتوى الكتاب بعنوان "سبيل المهتدين" لتكون مبادئ توجيهية في سلطنة بنجر.

وكذلك في السلطنة أو الممالك الأخرى، مثل بانتن وديماك، وجيبارا وغريسيك وغيرها أصدروا أيضا الكتب في الشريعة الإسلامية التي تكون مرجعا في تطبيق الشريعة الإسلامية في مناطقهم. فعلى سبيل المثال هو كتاب "منهاج الطالبين" لمحيي الدين بن شرف أبي زكريا النووي رحمه الله "النهاية" لأحمد الرملي "الإفناع" للشربيني "المحرر" لأبي قاسم الرفاعي "المهذب" للشيرازي وغيرها²³.

ومن بقايا الممالك الإسلامية قضية الألقاب الممنوحة للملوك مثل (adipati ing alogo sayyidinapanotogomo)، فمن المؤكد أن دور الشريعة الإسلامية كبير جدا في هذه الممالك²⁴. ومن دراسة الدول الإسلامية نجد دليلا أن بعض السلاطين والملوك في الأرخبيل يحاولون الترويج لتعاليم الإسلام²⁵. فالشريعة الإسلامية في هذه الفترة تكون مرحلة هامة في تاريخ التشريع الإسلامي في إندونيسيا. فإنشاء الممالك الإسلامية استبدالا من الهندوكية والبوذية يدل على وجود الشريعة الإسلامية لأول مرة في إندونيسيا كقانون وضعي²⁶.

والثانية كما ذكرنا سابقا أن الشريعة الإسلامية في إندونيسيا تطبق في الأحكام التي تحت سلطة المحاكم الدينية. فمن المراجع المنشورة يمكن الاستنتاج أن المحاكم الدينية في إندونيسيا افتتح في عام 1882 والحكومة الهولندية اعترف بوجود هذه المحاكم الدينية في المجتمع الإسلامي الإندونيسي وذلك:

²³ Muhammad Daud Ali, *Hukum Islam* (Jakarta: Rajawali Press, 1993), p. 191.

²⁴ Agus Triyana, *Prospek Hukum Islam di Indonesia* (Yogyakarta: Fakultas Hukum UII, 1997), p. 2.

²⁵ Simuh, *Mistik Islam Kejawen Raden Ngabehi Ronggowarsito* (Jakarta: UI Press, 1988), p. 12

²⁶ Ali, *Hukum Islam*, p. 191

في سبتمبر 1808 بوجود تعليمات من الحكومة الهولندية إلى الحكام ونصها: والشؤون الدينية لشعب جاوى بدون أي ازعاج في حين أن زعماء الدين تركو التحديد مسائل معينة في مجال الزواج والإرث بشرط أن لا يكون هناك أي سوء المعاملة ويجوز طلب الاستئناف لقاضى الاستئناف.

في عام 1820 من خلال صفحة رقم 22 المادة 13 حددت أن الحكام يجب عليهم الاهتمام بمسائل الإسلام وليتمكن القادة الدينية أداء واجباتهم وفقا لعادات وتقاليدهم الجاوية كما في مسألة الزواج وتقسيم الميراث وما شابه ذلك. ومن مصطلح "بوفاتي" في ذلك النظام أعلاه يمكن الاستنتاج بأن المحكمة الشرعية حينذاك قد تمكنت في أنحاء إندونيسيا. (ج) في عام 1823 بقرار الحاكم العام بتاريخ 3 يونيو 1823 رقم 12 افتتحت المحكمة الدينية في باليمبانج برئاسة الأمير فنجحولو بينما يطلب الاستئناف إلى السلطان.

في عام 1835 من خلال القرار المؤرخ في 7 ديسمبر 1835 المكتوب في صفحة 1835 رقم 58 أصدرت الحكومة تفسير المادة 13 صفحة 1820 رقم 20 تتضمن على القرار الآتي وهو: أن في حالة النزاع بين الجاويين عن أمور الزواج، وتقسيم الممتلكات ونزاعات أخرى من هذا النوع والذي يجب أن يتقرر وفقا للشريعة الإسلامية فإن القرار على يد زعماء الدين الا أن دعوى قضائية لتلقى المدفوعات الناتجة عن ذلك القرار يجب أن يقدم إلى المحاكم العادية

في المادة 109 RR لسنة 1854 ذكر أنه بالإضافة إلى سلطة المحكمة الشرعية على المسلمين من السكان الأصليين، فلها أيضا السلطة القضائية للشعوب الآخرين كالعربيين والصينيين غيرهم من المسلمين.²⁷

مع التنظيم الحكومي، شرع هولندا عام 1855 في تعزيز اعترافها الشرعية الإسلامية في إندونيسيا. هذا الاعتراف بعد أن عززها لدويك وويليام كرستيان

²⁷ Munawir Sjadzali, *Landasan Pemikiran Politik Hukum Islam dalam rangka Menentukan Peradilan Agama di Indonesia dalam Hukum Islam di Indonesia* (Bandung: Rosdakarya, 1991), pp. 43-44.

فاندنبرغ (1845-1927) الذي طرح نظرية *Receptio in Complexu* (نظرية اتباع الدين).

هذه النظرية تنص أساساً على أن الشريعة الإسلامية تنطبق على المسلمين مهما كانت المخالفات في التنفيذ. هذا يعني أن التأثير الكلي للشريعة الإسلامية للمسلمين.²⁸ في تلك الأيام (حتى 1 أبريل 1937) المحاكم الدينية لديها صلاحيات واسعة، أي القانون المدني بأكمله عن القضايا المرفوعة إنهاؤها وفقاً للشريعة الإسلامية.²⁹

بناءً على توصية سنوك هورغرونجي (1857-1936) الذي كان مستشار الحكومة الهولندية على شؤون السكان الأصليين والأمور الإسلامية آنذاك فرضت الحكومة الهولندية نظرية *receptie* تنص هذه النظرية على أن القانون المعمول به على السكان الأصليين أساساً هو القانون العرفي. تطبق الشريعة الإسلامية إذا تم قبول قواعد الشريعة الإسلامية من قبل المجتمع والقانون العرفي.³⁰

بتلك النظرية منحت الحكومة الهولندية قانون جزر الهند الشرقية الهولندية وهو ما يسمى بالقانون السياسي لجزر الهند الشرقية الهولندية (*Wet op de Staatsinrichting van Nederlands-Indie*) ويختصر بـ (IS) الذي صدر في صفحة 1929 : 212.

نُكر صراحة في (IS) صفحة 1929 : 212 أن الشريعة الإسلامية نُزعت من نظام القانون الهولندي. وذكر أيضاً في المادة 134 الفقرة 2 "في حالة القضايا المدنية بين المسلمين سيتم حلها منقلاً لقاضي الإسلامي إذا وافق القانون العرفي...".

²⁸ Bustanul Arifin, *Pelembagaan Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Gema Insani Press, 1996).

²⁹ المرجع السابق

³⁰ Ichtijanto, "Pengembangan Teori berlakunya Hukum Islam di Indonesia," Edi Rusdiana, *Hukum Islam di Indonesia* (Bandung: Remaja Rosdakarya, 1994), p. 122.

وهكذا من خلال تلك النظرية يريد الحكومة الهولندية تعزيز قوته في الأرخبيل بإبعاد الشريعة الإسلامية عن المسلمين. ولذلك سمى حازائرين هذه النظرية نظرية إيليس.³¹ وبعد إعلان الاستقلال الإندونيسي 17 أغسطس 1945 نظرية سنوك هذه فقد تأسسها القانوني.

وفقا لذلك فينص حازائرين (وهو من خبراء القانون العرفي والقانون الإسلامي) بصراحة على أنه بعد الاستقلال الإندونيسي وبعد استخدام قانون 1945 كالقانون الأساسي للدولة أن القانون لا يزال ساريا طالما أن الروح ليست مخالفة للدستور '45 فكل التشريع الهولندي الذي يستند على نظرية *receptie* لم يعد صالحا لأن روحه لا يوافق الدستور رقم 45. فنظرية *receptie* لا بد أن تخرج (تخرج ولا يعمل بها) لأنها لا توافق مع القرآن والسنة³² ونظرية حازائرين هذه تسمى بنظرية *Receptie Exit*.

وسيوطي كطالب الخبير القانوني من جامعة إندونيسيا له نظرية تخالف نظرية حازائرين وكان يطور نظرية *Receptie Exit* بنظرية *Receptie a Contrario*. في جوهرها أن هذه النظرية تنص بأن القوانين المطبقة للمسلمين المتعلقة بالزواج والميراث هي توافق الشريعة الإسلامية لأنها تتماشى مع المعتقدات والمثل العليا للقانون والمثل الداخلية والمعنوية. في حين أن القانون العرفي لا ينطبق على المسلمين إلا إذا لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية.³³ هذه النظرية تتماشى مع نظرية الفقهاء (علماء المسلمين) عن العرف والعادة.³⁴

³¹ Hazairin, *Demokrasi Pancasila* (Jakarta: Penerbit Rineka Cipta, 1990), p. 97.

³² Hazairin, *Tijub Serangkai tentang Hukum* (Jakarta: Bina Aksara, 1985). 54-55

³³ Sayuti Thalib, *Receptio a Contrario* (Jakarta: Bina Aksara, 1985), p. 6.

³⁴ العرف عند وهبة الزحيلي في كتابه أصول الفقه الإسلامي، هو ما اعتاده الناس وساروا عليه من كل فعل شاع بينهم أو لفظ تعارفوا على إطلاقه لمعنى خاص لا يتبادر غيره عند سماعه، وعنده أن العرف والعادة في نفس المعنى، ولو أن العرف أعم من العادة. المجلد الثاني (دمسقى: دار الفكر، 1986) ص: 829.

وعلى كل حال فإن بعد استقلال اندونيسيا في 17 أغسطس عام 1945 كان شروط وصلاحيات القانونية للقوانين الأساسية للإسلام والديانة الأخرى هي الفقرة 29 المادة (1) و (2) من دستور عام 1945، ونصها: (1) تستند الدولة على اعتقاد الوحدانية في الإله. (2) وتكفل الدولة حرية كل مواطن على اعتناق دينهم والعبادة وفقا لأديانهم أو معتقداتهم.

وكلمة "العبادة" في تلك الفقرة تكون موقف الدولة في تكفل المواطنين في حرية التدين والتعبد حسب معتقداتهم وهذا يعني أن العمل بشريعة الإسلام للمسلمين واجب، فيلزم على الدولة القيام بموجب الشريعة الإسلامية كالقانون الديني للمسلمين والشريعة المسيحية للمسيحيين وهلم جرا وفقا لأديان الشعب الإندونيسي.³⁵ وبالتالي يتمكن ضمان تنفيذ الشريعة الإسلامية في جمهورية اندونيسيا التي تتطلب سلطة الدولة من خلال التشريعات.³⁶

ان معنى كلمة عبادة في اللغة تعني الخُضُوعُ وَالتَّذَلُّلُ³⁷ فيكون بذلك المعنى نقصد من العبادة هنا هي التذلل بين يدي رب العالمين والخضوع لقوانينه والعبادة لا تقتصر على الواجبات الدينية مثل الصلاة والصيام والزكاة والحج ولكن يشمل جميع الالتزامات لعبادة الله سبحانه وتعالى³⁸.

وعند الممارس القانوني المادة 29 الفقرة (1) من القانون الصادر في عام

1945 - في الأصل - تتضمن على ثلاثة معان:

1. لاجوز للدولة وضع القوانين التي تتعارض مع العقيدة.
2. على الدولة جعل القواعد أو الواجبات لتنفيذ مظهر من مظاهر الإيمان بالله.

³⁵ Hazairin, *Demokrasi Pancasila*, p. 75.

³⁶ المرجع السابق.

³⁷ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن جـ 17 ص: 38.

³⁸ في المعجم الكبير للغة الإندونيسية، يذكر فيه أن العبادة تتضمن المعنى المذكور بالإضافة إلى أن العبادة هي القيام بالواجبات التي ذكرها الله تعالى. (جاكرتا، بالاي فوستاكا، الطبعة الثالثة 2003) ص: 414.

3. على الدولة جعل الأنظمة التي تحظر أي شخص من الاستهزاء بالدين.³⁹ إذا نظرنا إلى Pancasila (الأسس الخمسة) كنظام الدولة في نظام القانون الإندونيسي والاعتقاد بإله واحد كالأساس الأول فيه الذي يبيّن في المادة 29 الفقرة (1) و (2) دستور عام 1945 فالشريعة الإسلامية لديها فرصة عظيمة لتكون جزءا من القانون الوطني في إندونيسيا.

فان جمهورية إندونيسيا التي تتبنى على الوحدانية تضمن لكل مواطن المسلمين وغيرهم على اعتناق دينهم والعبادة حسب ذلك الدين.

إذا فهمنا افتتاح قانون الأساسى عام 1945 والتي ذكّرت أن إعلان الاستقلال الإندونيسي كان "على بركة رحمة الله القادر" فالمراد بـ(الله) هو الذي يفهم عند الإسلام لا غيره.⁴⁰

كما بينا سابقا أن الشريعة الإسلامية يتطلب سلطة الدولة لضمان تنفيذها. ووفقا للمبدأ الأول والمادة 29 المذكورة فجمهورية إندونيسيا تكفل تنفيذ الشريعة الإسلامية التي تتطلب سلطة الدولة من خلال التشريعات.

الثالث إذا نظرنا إلى التحول للشريعة الإسلامية في التشريع الوطني منذ الاستقلال الإندونيسي فهناك 10 القوانين الوطنية على الأقل التي تؤخذ من الشريعة الإسلامية.

كانت تلك القوانين هي على النحو التالي: (1) القانون رقم 1 لسنة 1974 بشأن الزواج (2) الأمر الرئاسي رقم 1 في عام 1991 على تجميع الشريعة الإسلامية (KHI) (3) القانون رقم 7 لسنة 1988 بشأن المحاكم الدينية والذي تم تعديله بالقانون رقم 3 لسنة 2006 ثم المعدلة بالقانون رقم 50 لسنة 2009 (4)

³⁹ Hartono Mardjono, *Menegakkan Syari'at Islam dalam Konteks Keindonesian* (Jakarta: Penerbit Mizan, 1997), p. 28

⁴⁰ في هذا الموضوع قال حزانين: المراد القدرة هنا هي قدرة الله كما نص عليها في القرآن، وفي الكتب قبله التي تأتي من قبل الله إلى المرسلين مثل موسى، داود، و عيسى المسيح. حزانين، ديمقراطيديموقراطية بنتسايلا، ص: 74.

القانون رقم 10 لسنة 1998 بشأن البنوك الشرعية الإسلامية (5) قانون رقم 17 لسنة 1999 بشأن تنفيذ الحج والذي تم تعديله بقانون جمهورية اندونيسيا رقم 13 لسنة 2008 بشأن تنفيذ الحج (6) القانون رقم 38 لسنة 1999 بشأن الزكاة (7) القانون رقم 44 لسنة 1999 بشأن تنفيذ ميزات آتشييه كالمحافظة (8) القانون رقم 18 لسنة 2001 بشأن الحكم الذاتي الخاصل آتشييه كإقليم ثانغرو آتشييه دارالسلام (9) القانون رقم 41 لسنة 2004 بشأن الأوقاف (10) القانون رقم 11 لسنة 2006 بشأن حكومة آتشييه.

وبالإضافة الى ذلك لا تزال هناك قوانين فيها قيم الشريعة الإسلامية، كالقانون لمكافحة المواد الإباحية الذي صدر في 30 أكتوبر عام 2008.⁴¹ اذا تأملنا الى تلك القوانين والتي تمتد على فترة زمنية طويلة بما فيها من الكفاية منذ استقلال إندونيسيا الى الآن، فالنتائج ليست موافقا لأمل المسلمين. وعلاوة على ذلك في القانون الجنائي مثلا، فالأمل في تطبيق القانون لا يزال بعيدا عن التوقعات. وهذا يوحي على وجود ركود الفكر التحولي للشريعة الإسلامية في التشريع الوطني. ومع ذلك فالمسلمون في إندونيسيا قدحاول كثيرا في تفعيل الشريعة الإسلامية بإقامة المؤسسات الاجتماعية المختلفة في مجال العبادة. فالمساجد في أنحاء اندونيسيا لاتعد ولاتحصى عددها. وكذلك في مجال الفتوى شكّل مجلس العلماء الاندونيسي (MUI) في مجال الاقتصادية شكّلت البنوك الإسلامية مثل بنك المعاملة والبنوك الشرعية BNI،BRI ومانديري وغيرها. وفي مجال الزكاة – لتكون أكثر استهدافا من الزكاة والصدقات – شكّلت لجان الزكاة الوطنية (BAZNAS) وبيت الزكاة. وفي مجال التأمين شكّلت شركة التكافل الإندونيسي. وفي مجال الصحة أفتتحت المستشفيات الإسلامية في المدن المختلفة. وفي مجال التربية أسست المعاهد والمدارس

⁴¹ Ahmad Azhar Basyir, "Hukum Islam di Indonesia," Dadan Muttaqin (eds), *Peradilan Agama dan Kompilasi Hukum Islam dalam Tata Hukum Indonesia* (Yogyakarta: UII Press, 1999), p. 11;

الإسلامية المتوسطة والثانوية وكذلك الجامعات الإسلامية الحكومية والأهلية. وكذلك في المنظمات الدينية مثل نهضة العلماء التي أسست في عام 1926 مع بحث المسائل فيها والمحمدية التي أسست في عام 1928 مع مجلس الترجية فيها⁴² وكذلك الاتحاد الإسلامي وغيرها التي أسست قبل استقلال إندونيسيا. لذلك على الرغم من أن القانون القضائي الرسمي للشريعة الإسلامية في إندونيسيا فقط في القانون المدني محدودا ولكن المسلم ينقد خطأ خطوة أبعد في تطبيق الشريعة الإسلامية بتنفيذ الشريعة معياريا وإنشاء مختلف المؤسسات الاجتماعية الإسلامية التي يحتاجها في الحياة اليومية.

الخاتمة

من بعض المعلومات المذكورة يمكن الاستنتاج أن تطور الشريعة الإسلامية يتمكن من خلال طريقة الاجتهاد. والاجتهاد قد يتعلق بالتفكير الحكمي المتصل بالقضايا الدينية على وجه الخصوص أو في القضايا القانونية العامة المتعلقة بمصالح الناس والمجتمع. وبعض الأحكام قد سلطة الدولة لتنفيذها وبعض الآخر قد يتطلب إليها في تنفيذها ويكون هناك نوع ثالث الذي يتطلب الى حسب الظروف. والإسلام كدين متجذر في التاريخ الطويل للأرخبيل يكون عنصرا هاما في تأثير الثقافة القانونية في إندونيسيا. ويمكن أن يفهم ذلك من دور تعاليم الإسلام واللغة العربية في التنشئة الاجتماعية بالمعنى القانوني في الثقافة الإندونيسية علما أنه قبل وصول الهولنديين فالقانون الإسلامي هو القانون الوضعي للممالك الإسلامية في إندونيسيا.

وفي البداية فان وجود القانون الإسلامي معترف من قبل الحكومة الهولندية وفقا لنظرية *Complexu receptio* (نظرية اتباع الدين). ثم بسبب نظرية *receptie* فاعتراف القانون الإسلامي فقط عند وجود القبول من قبل القانون

⁴² Rifyal Ka'bah, *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Universitas Yarsi, 1999), p. 7

العرفي. وبعد استقلال إندونيسيا فالقانون الإسلامي هو جزء من القانون الوطني الإندونيسي فهو كالتنفيذ للمبدأ الأول للبنشاسيلا المادة 29 الفقرة (1) و (2) من دستور عام 1945 ثم تمت الضمانات الدستورية منخلاً له لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية التي تتطلب سلطة الدولة.

وقد مر التشريع للشريعة الإسلامية عبر التاريخ من خلال مراحل مختلفة. وفي هذا الوقت يدخل الشريعة الإسلامية في مرحلة التجميعات أو التعديلات الدستورية في الدولة الحديثة، وأصبحت جزءاً من القانون الوطني. سواء كان في شكل التشريعات أو الفكر القانوني التي وضعها مختلف المؤسسات والأفراد.[]

المراجع

الخلف، عبد الوهاب. *علم أصول الفقه*. القاهرة: مكتب الدعوة الإسلامية شباب الأزهر. 1956.

عبد الله، عمر. *سلم الوصول لعلم الأصول*. إسكندرية: مؤسسة المطبوعة الحديثة.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. *الجامع لأحكام القرآن*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

القطان، مناع. *التشريع والفقه في الإسلام*. القاهرة: مكتبة وهبة، 1989.

محمد أبو زهرة. *أصول الفقه*. دار الفقه الإسلامي، 1959.

موسى، محمد يوسف. *المدخل لدراسة الفقه الإسلامي*. القاهرة: الفكر العربي. 1961.

Agsya, F. *Undang-undang Peradilan Agama*. Jakarta: Asa Mandiri, 2010.

Ali, Muhammad Daud. "Hukum Islam dan pembangunan Hukum Nasional : Suatu analisa terhadap Undang-Undang Peradilan

- Agama dalam Hukum dan Pembangunan.” *Jurnal Mimbar Hukum*, 6, XIX, December 1989.
- “Hukum Islam: Peradilan Agama dan Masalahnya.” Juhaya S. Praja (ed.). *Hukum Islam di Indonesia Pemikiran dan Praktek*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 1991.
- . *Hukum Islam*. Jakarta: Rajawali Press, 1993 .
- Arifin, Bustanul. *Pelebagaan Hukum Islam di Indonesia*. Jakarta: Gema Insani Press, 1996.
- Azra, Azyumardi, *Islam di Asia Tenggara*. Jakarta: Yayasan Obor Indonesia, 1989.
- Basyir, Ahmad Azhar. “Hukum Islam di Indonesia.” Dadan Muttaqin, (eds). *Peradilan Agama dan Kompilasi Hukum Islam dalam Tata Hukum Indonesia*. Yogyakarta: UII Press, 1999.
- Bisri, Cik Hasan. *Peradilan Agama Dalam Tatanan Masyarakat Indonesia*. Bandung: PT. Remaja Rosdakarya, 2000.
- Djalil, A. Basiq. *Peradilan Agama di Indonesia*. Jakarta: Kencana, 2006.
- Djazuli, A. *Ilmu fiqh*. Bandung: Dunia Ilmu, 1987.
- Harahap, M. Yahya. “Materi Kompilasi Hukum Islam.” Dadan Muttaqien (eds). *Peradilan Agama & Kompilasi Hukum Islam dalam Tata Hukum Indonesia*. Yogyakarta: UII Press, 1999.
- Hazairin. *Demokrasi Pancasila*. Jakarta: Penerbit Rineka Cipta, 1990.
- . *Tujuh Serangkai tentang Hukum*. Jakarta: Bina Aksara, 1985.
- Ichtijanto. “Pengembangan Teori berlakunya Hukum Islam di Indonesia.” Eddi Rusdiana. *Hukum Islam di Indonesia*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 1994.
- Ka'bah, Rifyal. *Hukum Islam di Indonesia*. Jakarta: Universitas Yarsi, 1999.
- Lev, Daniel S., *Peradilan Agama Islam di Indonesia*, Transl. Zaini Ahmad Noer. Jakarta: PT Intermas, 1986.
- Mardjono, Hartono. *Menegakkan Syari'at Islam dalam Konteks Keindonesiaan*. Jakarta: Penerbit Mizan, Mardjono.
- Philips, Abu Ameenah Bilal. *Asal-usul dan Perkembangan Fiqh*, transl. M. Fauzi Arifin. Bandung: Nusamedia with Nuansa, 2005.
- Praja, Juhaya S. *Filsafat Hukum Islam*. Bandung: LPPM UNISBA, 2002.

- Ramulyo, Moh. Idris. *Asas-Asas Hukum Islam*. Jakarta: Sinar Grafika, 1995.
- Republika*, 28 March 2014, 27 Jumadil Awal 1435 H.
- Simuh. *Mistik Islam Kejawen Raden Ngabehi Ronggowarsito*. Jakarta: UI Press, 1988.
- Sjadzali, Munawir. *Landasan Pemikiran Politik Hukum Islam dalam rangka Menentukan Peradilan Agama di Indonesia, dalam Hukum Islam di Indonesia*. Bandung: Rosdakarya, 1991.
- Suny, Ismail. "Tradisi dan Inovasi Keislaman di Indonesia dalam bidang Hukum." Yustiono (ed.). *Islam dan Kebudayaan Indonesia*. Jakarta: Yayasan Festival Istiqlal, 1993.
- Syarifuddin, Amir. *Ushul Fiqh*. Jakarta: Logos Wacana Ilmu, 2000.
- Thalib, Sayuti. *Receptio a Contrario*. Jakarta: Bina Aksara, 1985.
- Triyana, Agus. *Prospek Hukum Islam di Indonesia*. Yogyakarta: Fakultas Hukum UII, 1997.